إنشاء برنامج أمريكي للتعويضات في شمال شرق سوريا

المركز السوري
للعدالة والمساءلة

إنشاء برنامج أمريكي للتعويضات في شمال شرق سوريا

نوفمبر ٢٠٢١

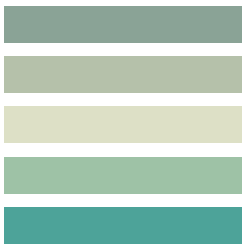

المركز السوري للعدالة والمساءلة

المركز السوري للعدالة والمساءلة

المركز السوري للعدالة والمساءلة منظمة سورية، غير ربحية متعددة مصادر الدعم. يتطلّع المركز إلى سوريا ينعم فيها الناس بالعدالة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، حيث يعيش المواطنون من جميع مكونات المجتمع السوري بسلام. ويعزّز المركز عمليات العدالة الانتقالية والمساءلة في سوريا من خلال جمع وحفظ الوثائق، وتحليل البيانات وفهرستها، وتشجيع النقاش العام حول العدالة الانتقالية داخل سوريا وخارجها.

للمزيد من المعلومات, تفضل بزيارة :ar.syriaaccountability.org

إنشاء برنامج أمريكي للتعويضات في شمال شرق سوريا
نوفمبر 2021، واشنطن العاصمة

يجوز نسخ مواد من هذا التقرير لأغراض التدريس أو البحث أو لأي أغراض أخرى غير تجارية، مع إسناد مناسب. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذا التقرير بأي شكل من الأشكال لأغراض تجارية دون الحصول على إذن صريح من مالك حقوق الطبع والتوزيع.

جدول المحتويات

مقدمة ١

المبالغ المدفوعة على سبيل الهبة ١

التأشيرات ٢

المفقودون ٣

النازحون ٣

إزالة الألغام وإصلاح البنية التحتية ٤

الخلاصة ٥

مقدمة

بالرغم من اتخاذ القوات الأمريكية تدابير من شأنها حقن دماء المدنيين أثناء العملية المشتركة لدحر تنظيم داعش في سوريا، إلا أنها تقر بمسؤولية الولايات المتحدة عن فقدان الأرواح والإصابات في صفوف المدنيين، بالإضافة إلى تدمير الممتلكات. ولم يتم حتى الآن تقديم أي تعويض عن الضرر غير المقصود الذي لحق بالمدنيين والناجم عن قوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة. وعليه، ينبغي على الولايات المتحدة إقامة برنامج تعويضات في شمال شرق سوريا، تنفذه وزارة الخارجية الأمريكية، لتقديم الدعم لأولئك الذين تعرضوا للأذى أو فقدوا أحبتهم خلال الضربات الجوية الأمريكية، بالإضافة إلى تقديم الدعم على المستوى المجتمعي للمساعدة في التعامل مع الدمار الذي خلفته الضربات الجوية للتحالف.

أبنية متضررة في حي الدرعية، الرقة

تبدأ مجموعة التدخلات المقترحة أدناه بتقديم توصيات تستهدف ضحايا معينين جراء الضربات الجوية الأمريكية، وتنتهي ببرامج واسعة النطاق لإصلاح البنية التحتية، والهادفة إلى دعم كافة المجتمعات المحلية التي تضررت جراء قصف التحالف. وتضمن هذه البنية تقديم الولايات المتحدة لتعويضات محددة كلما أمكن، كما سيكون بإمكان الضحايا الذين لا يحق لهم تقديم طلبات الحصول على التعويضات المستهدفة بسبب عدم توفر الوثائق الثبوتية المتعلقة بالحوادث أو بسبب عدم الشعور بالراحة من الناحية الثقافية عند استلام مبلغ مالي عقب وفاة أحد الأحباء، الحصول على تعويضات على مستوى المجتمع المحلي. وبينما تم تنفيذ برامج التعويضات تاريخياً بشكل مباشر من قبل القوات الأمريكية، إلا أنه في الحالة السورية سيكون من الأفضل قيام وزارة الخارجية الأمريكية بتقديم الدعم المقترح. ويدعم السكان المحليون بشكل وثيق البرامج المنفذة من قبل الدولة أو الجيش، بحيث سيعمل برنامج منفذ من قبل وزارة الخارجية الأمريكية على تعزيز الثقة في الجيش وعدم التقليل من الأهمية الرمزية للتعويضات.

المبالغ المدفوعة على سبيل الهبة

ينبغي أن يحصل السوريون الذين تعرضوا لإصابات أو فقدوا أفراد عائلاتهم جراء أنشطة التحالف على مبالغ على سبيل الهبة، بما في ذلك التعويض النقدي والاعتذار الرسمي على حدٍ سواء. ويعتبر برنامج المبالغ المدفوعة على سبيل الهبة مجدياً ومناسباً بالنظر إلى التبعات التي لحقت بالضحايا المدنيين جراء الأعمال العسكرية الأمريكية، واستمرار وجود القوات الأمريكية، والعادات الثقافية المحلية. إضافةً لذلك، قد تكون منظمات حقوق الإنسان، ومن ضمنها المركز السوري للعدالة والمساءلة، قادرةً على تقديم التوثيقات الثبوتية والتحقق من المعلومات المتعلقة بالمطالبات والادعاءات.

حي المستشفى الوطني، الرقة

يتعين على الولايات المتحدة إيجاد نظام معياري يسهل الوصول إليه لتقديم طلبات الحصول على التعويضات المالية. وينبغي أن يسمح هكذا نظام بتقديم الطلبات من قبل الضحايا، والأطراف الخارجية مثل المنظمات غير الحكومية، وأفراد التحالف. كما ينبغي السماح بتقديم الطلبات سواء بشكل إلكتروني، أو شخصي، أو عبر الهاتف، وباللغات الإنجليزية أو العربية أو الكردية. وينبغي القيام بالتحقق من كل مطالبة بالاستفادة من السجلات والوثائق الموجودة لدى الحكومة الأمريكية، بالإضافة إلى سجلات المصادر المفتوحة وتلك التي يتم جمعها من قبل المنظمات غير الحكومية. كما ينبغي أن يُختتم كل تحقيق بإعداد تقرير يفصّل المطالبة والسبب وراء قبولها أو رفضها. وينبغي أن يسمح النظام بتقديم مطالبات تخص الحوادث التي وقعت منذ

بداية التدخل الأمريكي في ٢٠١٤. أخيراً، على الولايات المتحدة اتخاذ خطوات للترويج لهذا البرنامج، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية، والأطراف الأخرى لضمان معرفة المجتمعات المحلية بامتلاكها الحق في تقديم طلبات الحصول على التعويضات.

التأشيرات

بالنسبة لبعض السوريين الذين أصيبوا جراء الضربات الجوية للتحالف، لن يكون تقديم مبلغ مالي لمرة واحدة كافياً للتعويض عن الضرر الحاصل. وبسبب الافتقار إلى البنية التحتية الطبية محلياً، قد يحتاج هؤلاء الضحايا للحصول على العلاج في الولايات المتحدة.

فضلاً عن ذلك، خاطر آلاف السوريين بحياتهم دعماً للوجود الأمريكي في شمال شرق سوريا وتعرضوا نتيجةً لذلك للمضايقة والتهديد بالقتل من قبل عدة أطراف. وبالتالي، سيساعد منح التأشيرات لمجموعة مختارة من السوريين ممن دعموا أو تضرروا بشكل مباشر بفعل الوجود الأمريكي، بالإضافة إلى تخصيص حصص هجرة سنوية للفئات المستضعفة، في حماية من قاموا بمساعدة أفراد القوات الأمريكية والسماح بالتعافي المادي لمن أصيبوا جرّاء الضربات الجوية. وعليه، ينبغي على الولايات المتحدة دراسة التوصيات التالية.

أولاً، يتوجب على الكونغرس الأمريكي تعديل قانون إقرار الدفاع الوطني كي يشمل برنامجاً خاصاً لتأشيرات الهجرة لعدد من السوريين. وكما هو الحال بالنسبة للبرامج المقدمة للعراقيين والأفغان، ينبغي أن يسمح القانون بعمليات مسرّعة لإعادة توطين اللاجئين من الأفراد وعائلاتهم ممن قدموا الدعم للقوات الأمريكية، أو البعثات الإنسانية، أو المنظمات غير الحكومية الأمريكية منذ ٢٠١٤. حيث ينبغي منح الأحقية للمترجمين، والمترجمين الفوريين، والجنود، والمستشارين، وغيرهم ممن تعرضت حياتهم للخطر بسبب عملهم في دعم الوجود الأمريكي لمحاربة تنظيم داعش. وينبغي ألا تكون عملية تأشيرات الهجرة الخاصة مستحيلةً بالنسبة لمقدمي الطلبات وينبغي أن تنفذ في غضون الإطار الزمني المحدد من قبل الكونغرس والبالغ ٩ أشهر كما هو الحال في البرامج الخاصة بالعراقيين والأفغان.

ثانياً، ينبغي منح التأشيرات من نوع (ب-٢) للأفراد ممن يعانون من مشكلات صحية خطيرة ناتجة عن دعمهم للبعثة الأمريكية لمحاربة تنظيم داعش، بالإضافة إلى المدنيين المتضررين جراء هذه البعثة، وتأمين إعفائهم من التكاليف الطبية. وعند القيام بتخصيص هذا النوع من التأشيرات، على المسؤولين دراسة وضع الشخص، والمعالجة المناسبة، وما إذا تتوفر له الرعاية الطبية الكافية في سوريا. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بالأطفال الذين فقدوا أطرافهم خلال قصف التحالف والأطفال غير القادرين على الوصول إلى المعالجة الطبية الضرورية، مثل الأطراف الصناعية التي يجب تغييرها مع نمو الأطفال.

شارع الباسل، الرقة

المفقودون

عندما دخل تنظيم داعش إلى شمال شرق سوريا، تعرّض من تصدّى للتنظيم للخطف والاختفاء. وكان الأمل يحدوا عائلات المفقودين والمخطوفين بأن تنكشف المعلومات بشأن أحبائهم عقب هزيمة الجماعة الإرهابية من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في آذار/مارس ٢٠١٩، إلا أن جمع هذه المعلومات بقي صعب المنال، بما في ذلك للعائلات البالغ عددها ١٢,٠٠٠ والتي أبلغت فريق الاستجابة الأولي المحلي عن أشخاص مفقودين. وإن كانت الولايات المتحدة قد استطاعت تأمين هزيمة تنظيم داعش على المستوى الإقليمي، إلا أن تسوية قضايا المفقودين تشكل خطوةً أساسيةً في مساعدة المنطقة على التعافي، وتتمتع الولايات المتحدة بموقع فريد لدعم جهود البحث. بناءً على ذلك، يتوجب على الولايات المتحدة اتخاذ الإجراءات التالية.

أولاً، ينبغي على الولايات المتحدة فتح تحقيق ومراجعة الأدلة على الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش، والتي تم جمعها من قبل الولايات المتحدة والقوات الكردية. أثناء القتال ضد تنظيم داعش، قامت القوات الأمريكية وحلفاؤها بدخول مقرات تنظيم داعش، وجمعت مجموعة كبيرةً من البيانات، بما في ذلك وثائق مادية، وأجهزة حاسوب، وأقراص صلبة. وينبغي البحث بتعمق في هذه البيانات بحثاً عن معلومات بخصوص المختطفين في شمال شرق سوريا. ويمكن أن يسهم رفع السرية عن بعض المعلومات والتشارك فيها مع منظمات حقوق الإنسان المعنية بالتحقيقات في توفير أدلة قوية ومساعدة العائلات في البحث عن أحبائهم.

ثانياً، ينبغي على الولايات المتحدة تيسير استجواب مقاتلي تنظيم داعش المحتجزين في شمال شرق سوريا والتحقيق معهم بخصوص قضية المفقودين والمختطفين من قبل التنظيم. ويعتبر مقاتلو تنظيم داعش المصدر الأفضل للحصول على المعلومات حول المفقودين، بما في ذلك موقع سجون التنظيم ومقابره الجماعية. كما يجب على قوات سوريا الديموقراطية (قسد) أن تدرج أسئلة بخصوص أسماء المفقودين ومواقعهم المحتملة ومصائرهم ضمن استجواب مقاتلي التنظيم المحتجزين لدى قسد.

ثالثاً، ينبغي على الولايات المتحدة التعاون مع قوات سوريا الديموقراطية لتيسير التواصل بين العائلات وذويهم المحتجزين حالياً في مراكز الاحتجاز لدى قسد بسبب المخاوف الواسعة من أن يتم احتجاز المخطوفين من قبل تنظيم داعش عن طريق الخطأ مع مقاتلي تنظيم داعش. وبينما حصلت العديد من العائلات على معلومات خاصة تشير إلى ذلك، لا يوجد حالياً مسار لهم لتحديد من هم قيد الاحتجاز لدى قسد.

النازحون

أدت الضربات الجوية لقوات التحالف ضد تنظيم داعش والتقدم الذي أحرزته القوات الكردية إلى حركات سكانية على نطاق كبير، مما فاقم من أزمة النزوح في سوريا. ولا تزال الغالبية العظمى من المدنيين النازحين، ومعظمهم من أصول عربية، نازحين بالرغم من انتهاء الأعمال العدائية منذ فترة طويلة، ويحتاجون للحصول على موافقة مجلس سوريا الديموقراطية (مسد) للعودة إلى منازلهم. ويتوجب على الولايات المتحدة اتخاذ الخطوات التالية لمساعدة النازحين.

أولاً، ينبغي على الولايات المتحدة دعم مسد في التدقيق الأمني على المدنيين وتأمين حقهم في العودة إلى منازلهم. في الوقت الحالي، يتم منع حدوث هذه العودة بسبب الادعاءات بانتماء أعداد كبيرة من السكان المدنيين إلى تنظيم داعش، الأمر الذي يزيد من التوتر بين المدنيين ومسد. وينبغي إنشاء مكاتب ميدانية بحيث يستطيع الأفراد تقديم طلبات للعودة، وتدقيقها أمنيا دون تأخير، ثم السماح لهم بالوصول إلى قراهم وبلداتهم الأصلية بأمان وحرية.

ثانياً، ينبغي على الولايات المتحدة العمل مع البلديات لإيجاد عملية موحدة لاستعادة وثائق النازحين التي تضررت أو أتلفت أو فقدت بسبب النزوح. وينبغي أن لا تنطوي هذه العملية على أي تمييز ولا ينبغي أن تشترط عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية للحصول على الوثائق. كما ينبغي تقديم الدعم الفني والتدريب للسلطات المحلية كي تتمكن من تقديم الخدمات المتعلقة بالتوثيق بشكل متسق عبر مجتمعات النازحين. ويمكن استخدام الأساليب البديلة المترسخة في القانون الدولي لحقوق الإنسان لتسوية المشكلات المتعلقة بالهوية، والعمر، وغير ذلك عندما لا يكون القانون السوري أو الآليات الاتحادية مجديةً.

إزالة الألغام وإصلاح البنية

أدت الضربات الجوية للتحالف بقيادة الولايات المتحدة إلى إحداث دمار واسع النطاق في البنية التحتية المجتمعية في جميع أنحاء المدن في شمال شرق سوريا. ينبغي على الولايات المتحدة تقديم دعم مباشر لجهود إعادة الإعمار. ولكن تنظيم داعش قام بزرع آلاف الألغام الأرضية، والذخائر، والعبوات الناسفة التي تعيق الجهود المحلية لإعادة الإعمار. وقد حصدت هذه الأسلحة أرواح المدنيين وتسببت في صدمات مادية ونفسية واجتماعية طويلة المدى للناجين وعائلاتهم. ويخشى آلاف الأشخاص العودة إلى منازلهم في المناطق التي لم يتم تطهيرها ولا يزالون نازحين. وبالنسبة لمن يقطنون بالقرب من المناطق غير المطهرة والتي تعد فيها البنية التحتية الأساسية غير آمنة، تتفاقم أوجه الهشاشة الأساسية بفعل القيود على الوصول إلى الخدمات الطبية، والوصول إلى التعليم، والحق في العمل في الزراعة والذي يعتمد عليه الكثير من المدنيين في المناطق السورية المزروعة بالألغام. وتستطيع الولايات المتحدة دعم المجتمعات المحلية في عمليات إعادة البناء ما بعد الضربات الجوية للتحالف من خلال الإجراءات التالية.

أولاً، ينبغي على الولايات المتحدة تقديم التمويل والمعرفة الفنية الضرورية لإعادة تأهيل التربة الملوثة بفعل تسرب النفط. فخلال الضربات الجوية للتحالف، تم قصف عدد من مصافي النفط، مما أدى إلى تسرب النفط وإحداث كارثة بيئية والإضرار بالحياة اليومية للقاطنين في المناطق القريبة. وبشكل ملحوظ، أدت التربة والمياه الملوثة إلى جعل الزراعة مستحيلةً في بعض المناطق. وفقد المزارعون أراضيهم، بالإضافة إلى مواشيهم والتي تتغذى على العشب المميت وتشرب من المياه الملوثة. وينبغي على الولايات المتحدة دعم المجتمعات المحلية من خلال المساعدة في وقف التسرب وتخزين النفايات بصورة آمنة. كما ينبغي عليها تدريب المجتمعات على رصد المياه والتربة في حال حدوث أي تسرب في المستقبل.

شقة مدمرة في شارع القطار، في الرقة

ثانياً، ينبغي على الولايات المتحدة إعادة إطلاق جهود نزع الألغام من أجل السماح بأنشطة إعادة الإعمار المحلية. وبلغت قيمة مساهمة الولايات المتحدة في الجهود الإنسانية لنزع الألغام في شمال شرق سوريا أكثر من ٨١ مليون دولار أمريكي خلال الأعوام ٢٠١٣-٢٠١٨. غير أن هذه الجهود توقفت في أواخر ٢٠١٨ بالرغم من استمرارية وجود الألغام والتي تقوض قدرة المجتمعات على تنفيذ أنشطة إعادة الإعمار عقب الضربات الجوية للتحالف. وكما هو الحال مع مبادرات إزالة الألغام الأخرى برعاية أمريكية (على سبيل المثال، في العراق ولبنان وفيتنام)، ينبغي على الولايات المتحدة إقامة شراكة مع الجهات التي تملك المعرفة الفنية في إزالة الألغام، بالإضافة إلى امتلاك روابط محلية وثيقة لضمان تلبية احتياجات المجتمعات. ويمكن أن تحقق مبادرة مثل تلك التي تم تنسيقها من قبل وزارة الخارجية، والمجموعة الاستشارية للألغام، وموقع فيسبوك (لتيسير التثقيف حول المخاطر لدى العراقيين القاطنين في المناطق المحررة من قبضة تنظيم داعش عبر إعلانات موقع فيسبوك المستهدفة جغرافياً) نتائج إيجابية وتساعد في تحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة في سوريا.

الخلاصة

من خلال برنامج شامل للتعويضات في شمال شرق سوريا، تستطيع الولايات المتحدة معالجة الضرر غير المقصود الذي تسبّبت به قوات التحالف مع العمل على تعزيز التناغم الاجتماعي والسياسي عبر مداواة جروح الأفراد والمجتمعات المحلية. ومن شأن هذا البرنامج أن يساعد السوريين على الشعور بجبر الضرر والسماح لهم بأن يكونوا أول شريحة من المجتمع السوري تتقبّل مبادئ العدالة الانتقالية بتيسير من الولايات المتحدة.

شقق مدمرة في شارع القطار، في الرقة

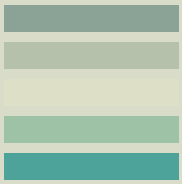

المركز السوري
للعدالة والمساءلة